

المساهمات في قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية [التقرير السنوي 2023 - A/HRC/54/41](#)

إشراك الشباب بشكل هادف في عمليات صنع السياسات وصنع القرار من منظور الحق في التنمية

بواسطة السيدة ليليانا فالينا

ويطلب إعمال الحق في التنمية تضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، للنهوض بالإجراءات ذات الصلة اللازمة للتصدي للتحديات الراهنة.

وترحب آلية الخبراء بموجز سياسات جدول أعمالنا المشترك المعنون "مشاركة الشباب الهادفة في عمليات صنع السياسات وصنع القرار"، مع تأكيده على حقيقة أن الشباب هم المفتاح لتحديد الحلول الجديدة التي ستضمن تحقيق اختراقات يحتاجها العالم بشكل عاجل. كما أن إجراس تقدم في مشاركة الشباب ضروري أيضا للتنفيذ الشامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وروح دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين كموضوع شامل.

وتنص المادة 8 من إعلان الحق في التنمية على أنه ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية، وأن تكفل، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع، وأنه ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات باعتبار ذلك عاملا هاما في التنمية وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان. وتشير المادة 3 إلى أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية وواجب التعاون فيما بينها لضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية.

إن المشاركة الكاملة والانخراط الهادف للشباب، بما في ذلك تمكين الشابات والفتيات والشباب والفتيان بكل تنوعهم، أمر أساسي لتحقيق مجتمعات مستدامة وشاملة ومستقرة والتغلب على التهديدات والتحديات الخطيرة، مثل تأثير تغير المناخ والبطالة والفقر وعدم المساواة بين الجنسين والصراع والعنف والهجرة.

هناك حاجة إلى تسخير الأصوات الناقدة والرؤية المفعمة بالأمل للشباب لتحديد حلول جديدة للتحديات الحالية والمحتملة من خلال مشاركتهم الهادفة والتزامهم الوطني الأقوى وتعاونهم الدولي القوي. ويمكن للشباب أن يكونوا القوة الدافعة للمجتمع ووسيلة للتعبير بتحقيق جدول أعمالنا المشترك.

ومن الأهمية بمكان تعزيز اعتماد طرق مبتكرة ومنهجية للشباب للمشاركة الفعالة في عمليات صنع السياسات والقرارات على جميع المستويات، باستخدام نهج الحق في التنمية.

وأمام المجتمع الدولي والجهات المانحة فرصة حاسمة للانخراط في ترتيبات تعاون تشمل الشابات والشبان بوصفهم فئة مستهدفة وكشركاء في أنشطة المشاريع الرئيسية وقادة لها. وفي المقابل، من الضروري أن يجعل المانحون من أولوياتهم زيادة تنوع الشباب المشاركين في صنع السياسات والقرارات، مع ضمان آليات شفافة لزيادة فعالية هذه الإجراءات.

إن مشاركة الشباب حق من حقوق الإنسان، وقد يرقى استبعاد الشباب إلى انتهاك حقوقهم. وينبغي أن تكون هناك آليات تكفل مشاركتهم الهادفة على أساس عدم التمييز، وضمانات لمزيد من التنوع والتمثيل وتكافؤ الفرص والكرامة للجميع. ويجب إشراك الشباب، بمن فيهم الشابات والفتيات، الذين يعيشون في أوضاع أكثر ضعفا، مثل أولئك الذين ينتمون إلى المناطق الريفية أو الشعوب الأصلية أو أولئك الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية مرهقة، من مجموعة متنوعة من الثقافات والبلدان والمناطق، في تصميم واعتماد التغييرات والإصلاحات اللازمة.

وتماشيا مع إعلان الحق في التنمية، فإن تعزيز الحيز المدني ضروري لمشاركة الشباب. هناك حاجة ملحة لتعزيز أو إنشاء آليات وهيئات جديدة، بما في ذلك المنصات الرقمية، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتمكين المشاركة الهادفة للشابات والشبان بكل تنوعهم. ويتطلب ذلك دعما ماليا كافيا، وإن كان طموحا، في الأجلين المتوسط والطويل، وتضامنا بين الأجيال، ودعما ملئزما لتمكينها وتعزيز قدرتها على المشاركة الهادفة. ومن المهم أيضا ضمان أن تكون مشاركتهم آمنة وقائمة على عمليات شفافة وتتضمن التغذية المرتدة المناسبة، بما في ذلك المؤشرات ذات الصلة.



وباختصار، السياسات والاستراتيجيات واتفاقات التعاون المبتكرة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا، والمنصات الرقمية ونقل التكنولوجيا، والشراكات بين الأجيال، والمشاركة النشطة والأكثر وضوحاً للشباب والشبان، واستخدام المؤشرات ذات الصلة لقياس وتقييم أداء الجهود والعمليات الحالية والمستقبلية، والآليات الفعالة والشفافة لمنع العقبات والحواجز وإزالتها، والاعتماد الفوري للإصلاحات اللازمة. والتغييرات هي من بين الطرق التي يمكن من خلالها المضي قدماً نحو تنمية أكثر شمولاً واستدامة وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع.

إن زيادة قيادة شباب اليوم ستوفر أفقاً أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية في بناء المستقبل الذي نريده. ويتطلب هذا التحول مساهمات نشطة ومتنوعة من الدول والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مع وجود أصوات شبابية قوية في جميع الأنحاء.

